الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاربعاء

24 **ذو القعدة** 1441 –15 **يوليو** 2020

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	4
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	6

أكدت المحكمة أحقية استقلال المرأة العاقلة البالغة في منزل مستقل

القضاء يُسقط التغيب بحكم تاريخي ومفلح القحطاني يعلق

المصدر: جريدة المواطن الاربعاء 24 ذو القعدة 1441هـ - 15 يوليو 2020م
https://www.almowaten.net/2020/07

المواطن - الرياض

أصدرت محكمة، أمس الثلاثاء، حكمًا قضائيًا، أسقط قضية التغيب عن الأسرة بحكم أن استقلال المرأة العاقلة البالغة بمنزل مستقل ليس جريمة.

جاء ذلك على خلفية حكم صدر بشأن قضية تغيب، يؤكد أحقية استقلال المرأة العاقلة البالغة في منزل مستقل، وأنها ليست جريمة تستحق التعزيز، بحسب ما نقلت صحيفة الشرق الأوسط.

وقال محامي القضية عبد الرحمن اللاحم، في تغريدة له عبر تويتر إن هذا الحكم تاريخي على اعتبار أنه يُنهي قصصًا مأساوية عاشها كثير من النساء في الماضي.

بلاغات التغيب :

وبلاغات التغيب هي نظام معمول به، يتيح لأولياء الأمور تقديم بلاغ حال اختفاء أو استقلال المرأة دون الحصول على إذن مسبق من ولي الأمر.

وأكد الدكتور مفلح القحطاني، رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، أن الحق في السكن من الحقوق الأساسية للإنسان بشكل عام، ومن حق المرأة الحصول على السكن المناسب لها مع أسرتها أو أقاربها أو في سكن مستقل مأمون إذا كان سكنها مع أسرتها فيه تهديد لحياتها أو يُلحق الإيذاء بها.

وتابع القحطاني بحسب الصحيفة، أنه: ينبغي الأخذ في الاعتبار بهذا الخصوص الموازنة بين ضمان حماية المرأة وتوفير السكن المناسب لها؛ وبين تماسك الأسرة والمحافظة على استقرارها.

وشدد على أن الأسرة بنص النظام الأساسي للحكم في هي نواة المجتمع، مضيفًا: تعمل الدولة على توثيق عُرى روابطها، وبالتالي فإن الأمر يتطلب الموازنة والمواءمة بين توفير الحماية الكافية للمرأة بما في ذلك توفير أو إتاحة السكن المناسب والمستقل لها إن لزم الأمر؛ وبين عدم هدم الأسر وتشتيت روابطها بما يسهم في ضعف المجتمع وظهور بعض الاختلالات الاجتماعية بين أفراده.

د. العواد ننظر للإعلام كشريك مهم وفاعل في نشر ثقافة حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 24 ذو القعدة 1441هـ - 15 يوليو 2020م
http://www.alriyadh.com/1831609

أكد رئيس هيئة حقوق الإنسان د. عواد بن صالح العواد أن المملكة حققت تحولات كبيرة في ملف حقوق الإنسان في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز وسمو ولي العهد، من خلال الأنظمة والقرارات التي عززت هذه الحقوق؛ ونتج عنها تحسن تصنيف المملكة في عدد من المؤشرات العالمية ذات الصلة، ومنها مجالات حقوق المرأة، ومكافحة الاتجار بالأشخاص.

وقال العود: ننظر للإعلام كشريك مهم وفاعل في نشر ثقافة حقوق الإنسان، ونعول عليه كثيرًا في تقديم محتوى يعزز الوعي المجتمعي بقضايا حقوق الإنسان في كافة جوانبها.

جاء ذلك خلال. افتتاح البرنامج التدريبي "النهج الصحفي القائم على حقوق الإنسان"، وبحضور المنسقة المقيمة للأمم المتحدة في المملكة السيدة ناتالي فوستيه، بمشاركة مختصين في مجال الإعلام، وخبراء دوليين من المفوضية السامية لحقوق الإنسان.

مؤكداً أن الهيئة تقدر ما تقوم به وسائل الإعلام السعودية، وتتطلع لمزيد من البناء للقدرات الإعلامية كجزء من توجهها لبناء القدرات الوطنية بالمجالات المتصلة بحقوق الإنسان.

وأشار العواد: إلى أن الهدف من البرنامج التدريبي تعزيز قدرات المتدربين في المجال الصحفي والإعلامي في مجال حقوق الإنسان، في ظل تزايد اهتمام الإعلام المحلي والعالمي بقضايا حقوق الإنسان.

ويهدف البرنامج الذي أقيم عن بعد ويستمر لمدة يومين إلى تطوير قدرات المشاركين من الإعلاميين والإعلاميات في التعامل مع قضايا حقوق الإنسان، وتعريفهم بالإطار الدولي لحقوق الإنسان وآلية عمله، وصقل مهاراتهم لتناول هذه القضايا في المحتوى المرئي والمسموع والمقروء

والرقمي، والتدريب على الكتابة في الشأن الإنساني، وتطبيق مفاهيم حقوق الإنسان في العمل الصحفي، إضافة إلى إيجاد شراكة استراتيجية مع الإعلام.

وتناولت جلسات اليوم الأول القانون الدولي لحقوق الإنسان عبر التطرق للمواثيق الأساسية ذات الصلة، ومنظومة الأمم المتحدة والنظام الدولي لحقوق الانسان وآلية عمله، ومفاهيم ومصلحات حقوق الإنسان، ونظرة عامة على التنظيم القانوني للنشر الإعلامي في المملكة.

فيما تتناول جلسات اليوم الثاني ، أهمية دور الصحفي والصحفية في تعزيز حقوق الإنسان، وحرية الرأي والتعبير وأهميتها وفقاً للمواثيق الدولية والقيود المفروضة عليها، والجوانب الأخلاقية لمهنة الصحافة.

كما تتطرق إلى النهج القائم على حقوق الإنسان في العمل الصحفي من خلال تعريفه، والمبادئ التي يراعيها، والمنفعة من استخدام هذا النهج في العمل الصحفي، وتعزيز الجوانب المعرفية بتغطية واحترام حقوق الإنسان أثناء التغطية الصحفية.

ويتعرف المشاركون على تجارب صحفية في مجال حماية حقوق الانسان من خلال العمل الصحفي، إلى جانب قيام مجموعات العمل بتغطية موضوعات صحفية باستخدام النهج القائم على حقوق الإنسان.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

الشورى يقر الإبلاغات القضائية بالوسائل الإلكترونية ويعدل ثلاثة أنظمة لتنفيذها

كما انفردت "الرياض".. رفع الولاية المالية عن القاصر عند إتمام 18 عاماً

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 24 ذو القعدة 1441هـ - 15 يوليو 2020م
http://www.alriyadh.com/1831701

وافق مجلس الشورى على إضافة مادة إلى نظام المرافعات الشرعية تنص على "تكون الولاية المالية على القاصر سنا حتى إتمامه سن الثامنة عشرة، ما لم تحكم المحكمة باستمرارها عليه، وللولي التقدم إلى المحكمة بطلب استمرار الولاية على من أتم سن الثامنة عشرة، عند وجود مقتضى لذلك."

وصوت المجلس أمس الثلاثاء بالأغلبية على توصية اللجنة القضائية التي أكدت في تقريرها أن التعديل جاء مراعياً لأحوال ومصالح الفرد القاصر والمجتمع على حد سواء، فهو يحقق مصالح وأهدافا كثيرة، منها الحد من حالات العنف الأسري التي ترتكب في حقوق القاصرين بعد بلوغهم سن الخامسة عشرة، وقبل إتمام سن الثامنة عشرة، إذ يشهد الواقع القضائي بعض الوقائع التي يتم فيها إثبات رشد القاصرين قبل سن الثامنة عشرة، ويقعون ضحايا لاستغلال ذويهم، بسبب صغر سنهم، وعدم إدراكهم، وعليه فإن ربط الأهلية والرشد بسن يتحقق فيه رشد القاصر غالبا يتوقع أن يسهم في حفظ حقه، والحد من حالات العنف الأسري بشكل كبير، كما أشارت إلى ذلك الدراسة المعدة بشأن قضايا العنف الأسري، والإجراءات المثلى لمعالجة القضايا المتعلقة بالولاية والحضانة ومدى ملاءمة استمرار صلاحيتها لأحد الأبوين، التي أعدتها اللجنة المشكلة بأمر ملكي في نهاية شهر جمادى الآخرة العام الماضي، من وزارة العدل، وديوان المظالم، والمجلس الأعلى للقضاء، والنيابة العامة.

ويهدف التعديل الذي انفردت "الرياض" بتفاصيله الجمعة الماضية إلى عدم إلزام القاصرين عند بلوغهم سن الرشد بمراجعة المحكمة لإثبات رشدهم، وحسن تصرفهم، بل يثبت لهم ذلك بمجرد بلوغ السن المحددة في النظام، كما يقلل ذلك من التدفق على المحاكم بتخفيف طلبات إثبات الرشد بعد ربطه بإتمام الثامنة عشرة، مما يسهم في تفرغ المحكمة لأعمالها الأهم، وترى اللجنة القضائية أن القاصر قد يستمر غير محسن للتصرف، بل هو باق على سفهه، ولذا جاء عجز المادة المضافة ليعالج هذه الموضوع، فلا يدفع والحالة هذه المال إلى هذا القاصر ولو بلغ الثامنة عشرة، وذلك بحكم من المحكمة المختصة، وفيما يتعلق بمدى مناسبة الإذن للقاصر دون سن الثامنة عشرة بالتقدم إلى المحكمة وإثبات رشده، فاللجنة تؤيد ما انتهت إليه هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، واللجنة المشكلة بالأمر الملكي المشار إليه، من عدم مناسبة ذلك الاستثناء.

وفي شأن آخر، وافق الشورى على عدد من التعديلات المقترحة على نظام الإجراءات الجزائية ونظام المرافعات الشرعية، ونظام المرافعات أمام ديوان المظالم فيما يخص التبليغ بالوسائل الإلكترونية، وتستهدف التعديلات استثمار ما وصلت إليه التقنية، في تنظيم الإبلاغات القضائية من خلال التيسير على جهات التحقيق والمحاكمة بإبلاغ الخصوم والمدعى عليهم بمواعيد الجلسات إبلاغاً صحيحاً يؤدي إلى انتظامهم في حضورها بما يسهم في سرعة إنهاء القضايا والفصل فيها.

نظام من الشورى لتقديم الاستشارات الاقتصادية والمالية والإدارية بالأغلبية.. قرار لتطوير معالجة الشكاوى والمنازعات بين شركة المياه والمستهلكين

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 24 ذو القعدة 1441هـ - 15 يوليو 2020م
http://www.alriyadh.com/1831703

حازت توصيات لجنة الاقتصاد والطاقة بشأن تقرير هيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج السنوي على الأغلبية في التصويت يوم أمس، وشدد الشورى على معالجة الشكاوى والمنازعات بين شركة المياه والمستهلكين لتحقيق السرعة والدقة ووضع آلية لمعالجة توزيع قيمة فاتورة استهلاك المياه في المنشآت متعددة الوحدات، والتنسيق في كل ذلك مع شركة المياه الوطنية لتطوير آلية المعالجة.

ودعا المجلس الهيئة إلى متابعة خطط تحسين واستبدال الخطوط الرئيسة والفرعية لشبكة مياه الشرب وتنفيذ مشروعات الصرف الصحي التابعة لشركة المياه الوطنية في مختلف مناطق المملكة، كما حثها على الإسراع في تطبيق ربط أنظمة الطاقة الشمسية الكهروضوئية الصغيرة بمنظومة التوزيع، والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لأجل ذلك.

قرار لتمكين إنشاء ونمو الصناديق الاستثمارية الوقفية ودراسة ضعف الإقبال على سوق أدوات الدين

ونجح أمس مشروع جديد وفق المادة 23 من نظام الشورى ووافق المجلس على مشروع نظام الاستشارات في المجالات الاقتصادية والمالية والإدارية، والمقدم من أعضاء المجلس الأمير د. خالد آل سعود ود. عبدالله المنيف ود. عبدالله الجغيمان، ويهدف المشروع إلى تنظيم الأعمال المتعلقة بتقديم الاستشارات في المجالات الاقتصادية والمالية والإدارية، بما يحقق معايير الجودة المهنية العالية وفق ضوابط هذا النظام، وبما يرتقي بممارسته ويحقق الصالح العام.

وفيما يخص تقرير هيئة السوق المالية، صوت المجلس لإقرار توصيات اللجنة المختصة بدراسة التقرير السنوي للهيئة وطالبها بتمكين إنشاء ونمو الصناديق الاستثمارية الوقفية من خلال مراجعة الأنظمة واللوائح لتتلاءم مع خصوصيتها، ورفع الوعي بأهمية دورها الاجتماعي والاقتصادي، والتعاون مع الهيئة العامة للأوقاف في هذا الشأن، كما دعا المجلس الهيئة إلى دراسة شاملة لسوق أدوات الدين توضح أسباب ضعف الإقبال على الطرح من قبل المنشآت وخاصة المتوسطة والصغيرة، ومن ثم إيجاد الحلول والآليات لزيادة عمق السوق، وبالتالي تنويع خيارات التمويل والاستثمار.

وأقر الشورى توصيات لجنة الشؤون الأمنية بشأن التقرير للهيئة العامة للصناعات العسكرية للعام المالي 40-1441، والتي تستهدف الإسهام في تحسين الأداء ودعم جهود الهيئة في تطوير الصناعات العسكرية وتعزيز دورها في الاقتصاد الوطني، وطالب في جلسته التي عقدها أمس الثلاثاء بالنظر في تمكين معهد الإدارة العامة من اعتماد البرامج التدريبية المقدمة من طرف ثالث لموظفي القطاع الحكومي، في مجالات المعهد التخصصية وفقاً لأفضل الممارسات والمعايير العالمية، ودعا المعهد للعمل على وضع استراتيجية فعالة للتحفيز على الإنتاج العلمي الرصين، وزيادة نسبة تحسين مؤشر الرضا عن البرامج التي يقدمها.

وناقش الأعضاء التقرير السنوي لهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، وقد طالب عضو خليفة الدوسري بحث شركات البريد على توصيل الشحنات خلال فترة وجيزة ومحددة، وأشار إلى أن الطرود تصل خلال 24 ساعة من استلامها في كافة دول العالم، مطالباً هيئة الاتصالات بفرض غرامات على أي شركة تتأخر بإيصال شحنات العملاء وتسهيل عملية رفع الشكوى للهيئة، وطالب إياس الهاجري الهيئة ببذل الجهود في تنظيم قطاع البريد، مشيداً بجهودها المميزة في قطاع الاتصالات، ودعا إلى مراجعة جزئية الإشراف على الأمن السيبراني في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات المتضمنة في استراتيجيتها، وذلك منعًا من التداخل مع مهام الهيئة الوطنية للأمن السيبراني.

وبشأن تقرير هيئة المنافسة، لم يداخل سوى إبراهيم المفلح الذي اتفق مع منهجية تحديد المقابل المالي لدراسة طلبات التركز بحيث تكون عادلة بين الشركات وذلك بضرب نسبة ثابتة في إجمالي المبيعات إلا أنه رأى أن الحد الأعلى الذي حددته الهيئة مبالغ فيه، وقد أوصت لجنة الاقتصاد والطاقة بالعمل على نشر نسب مؤشرات التركز الاقتصادي والتركز السوقي،

ودعوة الهيئة إلى التنسيق مع الجهات ذات العلاقة لحماية المنافسة العادلة وتشجيعها بين المنشآت التي تستخدم عمالة أجنبية مكثفة ورخيصة، والمنشآت التي توظف السعوديين بنسبة كبيرة، ومطالبتها بدراسة قياس أثر احتكار القلة في المملكة على الرفاه الاقتصادي، ومحدودية الخيارات المتاحة للمستهلك، إضافة إلى التنسيق مع الجهات ذات العلاقة، للحد من العوائق التي تمنع دخول الشركات إلى السوق، وتحد من المنافسة العادلة والعمل على تسهيل ربط البيانات بين الهيئة والجهات الحكومية ذات العلاقة، للحصول على المعلومات بكفاءة عالية، ورفع مستوى جودة مخرجات الدراسات القطاعية.

5حلول لسد الفجوة بين مخرجات الجامعات وسوق العمل

التركيز على سد العجز تحديدا في القطاع الصحي

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 24 ذو القعدة 1441هـ - 15 يوليو 2020م
https://www.al-madina.com/article/693020

سعيد الزهراني - الطائف

وضعت وزارة التعليم 5حلول مهمة لمواكبة مخرجات الجامعات مع احتياجات سوق العمل لتحقيق اهدف رؤية 2030، حيث تشر المؤشرات كلها تشير الى فجوة كبيرة بين مخرجات الجامعات واحتياجات سوق العمل.

وركزت الوزارة ضمن حلولها على سد العجزتحديدا في القطاع الصحي، ووضع اليات معينة لمواءمة التخصصات الجامعية مع احتياجات السوق، ووضع ذلك في خطط القبول.

واكد تقرير رسمي للوزارة انه لابد من تضافر الجهود بين مختلف الجهات والجامعات من اجل الارتقاء بالمخرجات,واشار تقرير رسمي إلى وجود دراسة لدى الوزارة بهذا الخصوص وفقا لتوجيهات من جهات عليا.

الحلول الخمسة

-دراسة جميع العناصر الكمية للعرض والطلب الحاليين لمخرجات التعليم العالي ومواءمتها مع احتياجات سوق العمل لجميع القطاعات من خال مسح شامل على مستوى المملكة.

-تصميم منصة إلكترونية؛ لترجمة مدخات القطاعات المختلفة إلى نموذج يمكن من خلاله قياس الفوات بين مخرجات التعليم وسوق العمل.

-إعداد نموذج تنبؤي يساعد على وضع توقعات من خال تحليل سيناريوهات مختلفة.

-استهداف القطاع الصحي بالدراسة العميقة ليكون المرحلة الاولى للمشروع، وذلك من خلال إجراء مسح شامل.

-التعميم على الجامعات بمخرجات وتوصيات الدراسة، والتأكيد على الاستفادة منها لمواءمة التخصصات الجامعية مع احتياجات سوق العمل في خطط القبول الجامعي

تدشين خدمة الشهادات الصحية للعاملين إلكترونيا بالمدينة

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 24 ذو القعدة 1441هـ - 15 يوليو 2020م
https://www.al-madina.com/article/693028

واس - المدينة المنورة

A A

دشن أمين منطقة المدينة المنورة المهندس فهد بن محمد البليهشي أمس خدمة الشهادات الصحية الإلكترونية في المدينة المنورة، التي تتم من خلال منصة الخدمات الصحية «صحة» ومنصة «بلدي»، بهدف أتمته وتسهيل إصدار الشهادات الصحية الإلكترونية للعاملين في مجال المنشآت التجارية ذات العلاقة بالصحة العامة التي تشرف عليها أمانة المنطقة وبلديات التابعة لها.

وأوضحت أمانة منطقة المدينة المنورة أن الخدمة تتمثل في الربط الإلكتروني لنتائج الفحص الطبي، حيث تمكن المستفيدين من إجراء الفحص في إحدى المنشآت الصحية المرخصة، لتقوم بدورها بإدخال وتدقيق نتائج الفحص عبر منصّة «صحة» التي تقوم بإرسال النتائج إلكترونياً من خلال منصة «بلدي.»

وبيّنت أن الخدمة تتميز بالسرعة، حيث تتوفر النتائج في النظام الإلكتروني فور صدورها وإدخالها مما يتيح للمستفيد استخراج الشهادة بشكل فوري دون مراجعات أو انتظار، إضافة إلى الموثوقية العالية للشهادة حيث يقوم النظام خلال العملية بالتأكد من بيانات المنشأة الصحية التي أجرت الفحص، وبيانات الممارس الصحي، والمستفيد، وذلك من خلال ربطها بالجهات المعنية. حيث تتيح الخدمة للفرق الرقابية التأكد من توفر الاشتراطات الصحية للعاملين في المنشآت التي تتطلب ذلك من خلال مسح «كود» الشهادة الصحية، والاطلاع على تفاصيلها وصلاحيتها إلكترونياً.

المملكة تجدد وقوفها إلى جانب الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب

مجلس الوزراء: إلغاء "لجنة السكان".. وتنظيم "التجارة الخارجية"

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 24 ذو القعدة 1441هـ - 15 يوليو 2020م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2032929

ترأس خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز جلسة مجلس الوزراء أمس (الثلاثاء) عبر الاتصال المرئي، واستعرض المجلس في مستهل الجلسة مجمل التقارير المتصلة بجائحة فايروس كورونا محليا وعالميا، وإحصاءات أعداد الحالات المؤكدة المسجلة في المملكة، وما تتلقاه جميع الحالات من المتابعة والرعاية الطبية والعناية الصحية اللازمة، ومستجدات أعمال الرصد عبر العيادات المتخصصة والمراكز الصحية، والمستشفيات في جميع المناطق التي أظهرت قدرة عالية في تتبع واستكشاف الحالات المصابة بمعدل 3 أضعاف المتوسط العالمي،

وكذلك الخدمات والمنتجات المستحدثة ضمن الخطط الاستباقية للحد من انتشار الفايروس، وتوفير الرعاية الطبية لكل مواطن ومقيم على أرقى مستويات الجودة، ومنها إجراء أكثر من مليوني فحص مخبري، ورفع الطاقة الاستيعابية لأسرّة العناية المركزة في مستشفيات المملكة بنسبة 30% خلال الأشهر الـ3 الماضية.

واطلع المجلس على جهود واستعدادات الجهات الحكومية المشاركة في موسم حج هذا العام، وخططها التنفيذية الأمنية والخدمية لتوفير أقصى معدلات السلامة والأمان لحجاج بيت الله الحرام لأداء الشعائر والمناسك، إنفاذاً لتوجيهات خادم الحرمين الشريفين، وولي العهد، في أجواء صحية وإجراءات آمنة في هذه الظروف الاستثنائية، وفي ظل الإجراءات والتدابير الوقائية التي تتخذها الجهات ذات العلاقة لسلامة الحجاج وصحتهم من تبعات وآثار كورونا.

واستعرض عدداً من الموضوعات ومستجدات الأحداث على الساحتين الإقليمية والدولية، مشيراً إلى تجديد المملكة خلال إطلاق المعرض المصاحب للأسبوع الافتراضي لمكافحة الإرهاب 2020، وقوفها الدائم وشراكتها الحيوية والقوية إلى جانب الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب والتطرف، التي أثمرت تأسيس مركز مكافحة الإرهاب، بتمويل من المملكة، وتأكيد استمرار دعمه بوصفه الرائد في هذا الصدد، وتشجيع الدول الأعضاء والأمم المتحدة على دعم البلدان في تحقيق استراتيجياتها الإقليمية والوطنية لمكافحة الإرهاب.

وجدد إدانته واستنكاره الشديدين لاستمرار المليشيا الحوثية الإرهابية المدعومة من إيران، في إطلاق الصواريخ الباليستية، والطائرات دون طيار المفخخة، تجاه المملكة بطرق متعمدة تستهدف المدنيين والأعيان المدنية، بوصفها أعمالا إرهابية وعدائية ومحاولات فاشلة تتنافى مع القانون الدولي الإنساني وقواعده العرفية، مؤكدا كفاءة القوات المشتركة للتحالف في التصدي لهذه الهجمات الإرهابية والوحشية في ظل رفضها الاستجابة لمبادرة وقف إطلاق النار التي أعلنها تحالف دعم الشرعية في اليمن.

تطرق إلى ما توليه المملكة استشعارا لمسؤولياتها في ظل رئاستها مجموعة دول الـ20، من الاستمرار في دعم الجهود الدولية للنهوض بمنظمة التجارة العالمية وصياغة رؤية استراتيجية للدول الأعضاء بالمجموعة لتعزيز الدور المهم للتجارة في دفع النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة، في هذه المرحلة التي يشهد فيها العالم متغيرات كبيرة في منظومة التجارة، والتأكيد على أهمية الدور المحوري لمنظمة التجارة العالمية في صياغة وإنفاذ قواعد التجارة الدولية، ورعايتها وتطويرها.

وكذلك ما ناقشه مؤتمر رئاسة المملكة مجموعة الـ20 ومنتدى باريس حول استعادة مستويات متوازنة لتدفقات رؤوس الأموال العالمية وتعزيز التمويل من أجل التنمية، والتحديات الناشئة عن تقلباتها، جراء الأزمة الصحية والاقتصادية لجائحة كورونا، وما اتخذته الحكومات حول العالم وبنوكها المركزية من إجراءات استثنائية استجابة لهذه الأزمة على الصعيدين الصحي والاقتصادي، للحفاظ على استقرار النظام المالي العالمي.

كما اطلع على التقرير النهائي لمشروع المساكن الشعبية المعد من وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بناءً على ما سبق أن وجه به مجلس الوزراء بنك التنمية الاجتماعية بدعم برنامج صيانة المساكن الشعبية بمبلغ (خمسمائة) مليون ريال، وما تم إنجازه بهذا الشأن، وأنه قد استفاد من هذا الدعم (11600) حالة ضمانية. وقد اتخذ المجلس ما يلزم حيال تلك الموضوعات.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

تمكين المرأة السعودية ورفع نسبة حصتها في سوق العمل

قلص الفجوة بين القوى العاملة بين الجنسين

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 24 ذو القعدة 1441هـ - 15 يوليو 2020م
https://www.aleqt.com/2020/07/14/article_1875111.html

" الاقتصادية من الرياض

أظهرت مؤشرات الربع الأول من العام 2020 من خلال التقرير الذي أصدرته الهيئة العامة للإحصاء أن تمكين المرأة السعودية وزيادة حصة مشاركتها في سوق العمل آخذ في النمو، وفق ما تدعو إليه رؤية المملكة 2030 .

فقد آمنت القيادة الرشيدة ممثلة بخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز، وولي العهد الأمير محمد بن سلمان بالدور التنموي الذي تلعبه المرأة في دعم الاقتصاد الوطني والخطط التنموية الشاملة، وما يحققه ذلك من مكاسب اجتماعية واقتصادية وتنموية للوطن. وهو ما دعا وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية إلى اتخاذ خطواتها لاستهداف المرأة السعودية ضمن مستهدفاتها، وذلك عبر برامج التمكين والتدريب والتوجيه القيادي لتعزيز مشاركة المرأة القيادية كصانعة قرار وتمكينها من تولي المناصب القيادية. وكان من ضمن مستهدفات وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية محور رئيسي يتمثل في: «تمكين المرأة» في لغة الأرقام كان لدى وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية مؤشرات معيارية لقياس نسبة تحقيقها لأهدافها، قبل أن تكشف الوزارة مؤخرًا ومن خلال التقرير المشار إليه أعلاه عن تجاوزها لبعض المؤشرات في مستهدفاتها من حيث نسبة الإنجاز. فقد حقق مؤشر زيادة مشاركة المرأة الاقتصادية في سوق العمل نسبة 25. 9% وذلك في تقرير الربع الأول من هذا العام، حيث تجاوز المستهدف النسبة المطلوبة لهذا العام، إذ كانت الوزارة تستهدف في هذا المؤشر بلوغ نسبة 25% لعام 2020م. «زيادة مساهمة المرأة في التنمية الاقتصادية» هذا وقد أظهر المؤشر –الذي يعد من أهم برامج التحول الوطني ومؤشر أداء رئيسي لرؤية المملكة 2030- انخفاض نسبة البطالة بين الإناث وزيادة مساهمة المرأة في التنمية الاقتصادية خلال الربع الأول من العام 2020 .

ويقيس هذا المؤشر مدى تفعيل مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية والمساهمة في إجمالي الناتج المحلي للاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة. «تقليص الفجوة بين القوى العاملة من الجنسين في الخدمة المدنية» وكان من بين أهم المحاور الرئيسية التي عملت عليها وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية هي تفعيل ومتابعة زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل، وتقليص الفجوة بين القوى العاملة من الجنسين، وذلك لتحقيق التوازن الاقتصادي الذي يفرضه تموضع محور العمل في قلب السياسات الاقتصادية، والتي تستوجب مشاركة الجنسين في دعم الاقتصاد ومجمل الناتج المحلي، لدفع الاقتصاد الوطني نحو التقدم .

وقد كشفت الوزارة عن ارتفاع مؤشر حصة المرأة في سوق العمل (من القوى العاملة) " للربع الأول من عام 2020م"، حيث كان المستهدف هو (24%) فيما حقق المؤشر ارتفاعاً ليبلغ نسبة (27.5%) وهو ما يعكس مدى نجاح خطط التوطين والتمكين وارتفاع نسبة الوعي بأهمية مشاركة المرأة في سوق العمل، والدور الذي يحدثه التمكين في المؤشرات الاقتصادية. وبالحديث عن القرارات والمبادرات والممكنات التي اتخذتها الوزارة لتحقيق هذا الهدف وبلوغ النسبة المحددة في المؤشر، فقد أوضحت وكيلة الوزارة لتمكين المرأة هند بنت خالد الزاهد، أن وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية قد اتخذت العديد من المبادرات لتحقيق هذا الهدف، كان منها: «مبادرة تمكين المرأة وزيادة مشاركتها في القطاعين العام والخاص وتعزيز دورها القيادي» بينت «الزاهد» أن هذه المبادرة تسهم في زيادة نسبة المشاركة للمرأة في جميع المستويات الوظيفية من خلال استثمار طاقاتها وقدراتها وتوسيع خيارات العمل أمامها وزيادة مشاركتها لضمان تكافؤ الفرص بين الجنسين، في جميع المهن وجميع المستويات الإدارية.

وكشفت «الزاهد» عن مزيد من المبادرات حيث تحدثت عن: «مبادرة التدريب والتوجيه القيادي للكوادر النسائية قياديات - رؤية 2030» وأوضحت «الزاهد» أن هذا المشروع يتم بالتعاون مع (جامعة انسياد) ويهدف إلى إظهار القياديات ورفع نسبة التوظيف في المناصب القيادية، ورفع الوعي لمشاركتها في سوق العمل وخلق كفاءات عالية

لتدريب القيادات النسائية .
مبينة أن المشروع مازال مستمرًا، حيث استهدف في مرحلته الأولى تدريب (1700) امرأة، وتأهيلهن لتولي المناصب القيادية. «مشروع إستراتيجية العمل عن بعد في الخدمة المدنية» وقالت «الزاهد»: تولت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية مشروعًا عن إستراتيجية العمل عن بعد، حيث يعد مشروع العمل عن بعد أحد مشروعات مبادرة تمكين المرأة وتعزيز دورها القيادي، وهي إحدى مبادرات خطة التحول الوطني 2020م .
ويهدف المشروع إلى إعداد إستراتيجية لتنظيم العمل عن بعد في الخدمة المدنية، وتوسيع خيارات العمل للمرأة العاملة والرجل على حد سواء، من خلال تحديد الوظائف التي يمكن مزاولتها بأسلوب العمل عن بعد، واقتراح ما ينبغي تعديله أو إضافته إلى نظام الخدمة المدنية ولوائحه التنفيذية، ووضع التشريعات والأنظمة والضوابط اللازمة لتنظيمه. وكان من ضمن ما أطلقته الوزارة في سبيل دعم تمكين المرأة في القطاعين العام والخاص: «منصة القيادات النسائية» حيث تعمل المنصة على دعم وتمكين القيادات النسائية في المملكة العربية السعودية للعمل والترقي للوظائف القيادية في مختلف الأجهزة الحكومية، والاستفادة من هذه المنصة في عمليات الاستقطاب والترقيات والنقل والتعيين والتكليف في القطاعين العام والخاص والتمثيل الداخلي والخارجي في المناسبات والمؤتمرات الرسمية .
وهي مبادرة تستهدف القيادات النسائية الحاصلات على خبرة 8 سنوات، والمسؤولين من القطاعين الراغبين في استقطاب القيادات النسائية. وقد عملت الوزارة على وضع خطة تسويقية للمنصة الوطنية للقيادات النسائية وتنفيذها لجذب أكبر شريحة من القيادات النسائية للتسجيل في المنصة .
وقد عملت الوزارة على بناء لوحة مؤشرات لمنصة قياديات تشمل إعداد المسجلات - الجهات الباحثة عن القياديات.
آليات تنظيم إنشاء دور ضيافة الأطفال في مقرات العمل» وعملت الوزارة على آليات تنظيم إنشاء دور ضيافة الأطفال في مقرات العمل، وهي مبادرة لدعم و تنظيم إنشاء مراكز ضيافة للأطفال في مقرات العمل الحكومية وذلك لإيجاد بيئة عمل جاذبة ومحفزة للمرأة العاملة بالإضافة إلى توفير فرص وظيفية واستثمارية للمتقدمات من التخصصات المناسبة للاستثمار والعمل في هذه المراكز. يأتي في هذا السياق تجربة إنشاء دور ضيافة أطفال في مقرات العمل، ويهدف المشروع إلى حث منشآت القطاع الحكومي والخاص لإنشاء مراكز ضيافة أطفال في مقرات العمل، لخدمة منسوبي ومنسوبات الجهة، وإتاحة الفرصة للراغبات في الاستثمار لتشغيل هذه المراكز. وسيتم تطبيق التجربة النموذجية على وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، ويستهدف المشروع المستثمرات في قطاع ضيافة الأطفال، والجهات في القطاعين، والموظفات والموظفين الذين لديهم أطفال من عمر 0-6 سنوات.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

توطين الوظائف في الأجهزة الحكومية

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 24 ذو القعدة 1441هـ - 15 يوليو 2020م
https://www.aleqt.com/2020/07/15/article_1875411.html

عبد الحميد العمري

في الوقت الذي تتصاعد خلاله مواجهة تحدي البطالة إلى ذروتها، وتستدعي اتخاذ أكبر قدر ممكن من القرارات والتدابير اللازمة للحد من مخاطر هذا التحدي التنموي الجسيم، والضغط في هذا الاتجاه المشروع والمستحق على منشآت القطاع الخاص دون استثناء لأجل تحقيقه، حدث ما لم يكن في الحسبان من قبل عدد كبير من الهيئات والمؤسسات الحكومية الخاضعة لنظام التأمينات الاجتماعية، التي مضت في طريق توظيفها للموارد البشرية لديها على عكس الجميع (أجهزة حكومية خاضعة لنظام الخدمة المدنية، منشآت قطاع خاص)، التي أظهرت نتائج التوظيف لديها حتى نهاية الربع الأول من العام الجاري، ووفقا لإحصاءات سوق العمل الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء، ارتفاعا قياسيا غير مسبوق في

أعداد العمالة الوافدة لديها، وصلت نسبة نموه السنوية إلى 77.6 في المائة (73.4 في المائة للذكور الوافدين، 88.8 في المائة للإناث الوافدات)، وهي نسبة النمو السنوية التي تعد الأعلى في منظور أكثر من ثلاثة عقود مضت في مجال الوظائف الحكومية.

ترتب على هذا النمو القياسي للعمالة الوافدة في تلك الأجهزة الحكومية، أن ارتفعت أعداد العاملين من الوافدين بنهاية الربع الأول 2020 إلى أعلى من 54.1 ألف عامل (38.4 ألف عامل من الذكور، 15.7 ألف عامل من الإناث)، مقارنة بأعدادهم في نهاية الربع الأول 2019 البالغة 30.5 ألف عامل (22.2 ألف عامل من الذكور، 8.3 ألف عامل من الإناث)، وتراجع على أثره معدل التوطين في الأجهزة الحكومية الخاضعة لنظام التأمينات الاجتماعية إلى 82.7 في المائة، مقارنة بمستواه الذي كان عليه نهاية الربع نفسه من العام الماضي عند 88.5 في المائة، علما بأن هذا المعدل للتوطين كان مستقرا عند 95.9 في المائة بنهاية 2012، ثم اتخذ وتيرة من التراجع طوال الفترة 2012 - 2020 حتى وصل إلى أدنى مستوى له بنهاية الربع الأول من العام الجاري. تؤكد التطورات الأخيرة أعلاه لدى تلك الهيئات والمؤسسات الحكومية، وجود تعارض كبير في مسائل التوظيف لديها مع، أولا: التوجيهات السامية السابقة للجهات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة والشركات الحكومية المملوكة للدولة، بالالتزام بما قضت به الأوامر السابقة بعدم التعاقد مع غير السعوديين للقيام بأعمال السكرتارية أو مديري مكاتب المسؤولين أو النسخ أو مراكز حفظ المعلومات والأعمال الحساسة بالنسبة للأمن الوطني، وأن يتم إحلال الكوادر الوطنية المؤهلة محل غير السعوديين في الأعمال التي يمكن للسعوديين القيام بها، وأن يكون التعاقد مع الأجانب في أضيق حدود، وفي التخصصات النادرة فقط، وكما تظهر التطورات المضاعفة الأخيرة لأعداد العمالة الوافدة، أن الأمر على أرض الواقع لدى تلك الهيئات والمؤسسات الحكومية قد تجاوز إلى حد بعيد الدائرة الضيقة لمجال التخصصات النادرة، ولا يمكن أن تكون تلك الزيادات القياسية في أعدادهم والأكبر في منظور أكثر من ثلاثة عقود زمنية مضت، أنها وظائف ذات تخصصات نادرة!

ثانيا: كيف يمكن تفسير هذا التعارض في ارتفاع معدل التوطين - رغم صعوباته الكأداء - لدى منشآت القطاع الخاص؟ مقابل تراجعه في الوقت ذاته لدى تلك الهيئات والمؤسسات الحكومية؟ وكيف يمكن تبريره من قبل تلك الأجهزة الحكومية في ظل تصاعد أعداد الباحثين والباحثات عن عمل من المواطنين والمواطنات (تجاوزت أعدادهم 1.0 مليون باحث وباحثة بنهاية الربع الأول 2020)؟ وكيف سيكون في الإمكان تحقيق مزيد من النجاح والتقدم على طريق خفض معدل البطالة بين المواطنين والمواطنات البالغ 11.8 في المائة (5.6 في المائة للذكور، 28.2 في المائة للإناث)، في الوقت ذاته الذي تظهر الإحصاءات الرسمية أن هيئات ومؤسسات حكومية تقبل على مزيد من التعاقد مع العمالة الوافدة؟

أمام واقع جديد أصبح متمثلا في خضوع جميع أطراف جهات التوظيف في القطاعين الحكومي والخاص، تحت جهة حكومية واحدة (وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية)، فإنه لا بد من أن تبادر الوزارة بالمسارعة نحو معالجة تلك التطورات المتعارضة تماما مع منظومة الجهود الحكومية الهادفة إلى رفع معدلات توطين الوظائف في كل من القطاعين الحكومي والخاص، خاصة في ظل الظروف الراهنة التي تحمل تحديات أكبر بكثير مما تحمله كفرص للتوظيف، وفي ظل وجود معدلات بطالة مرتفعة جدا بين صفوف المواطنين والمواطنات، خاصة لدى حملة الشهادات الجامعية فأعلى، التي أظهرت الإحصاءات الرسمية الأخيرة الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء، وصول معدل البطالة لدى تلك الشريحة إلى 16.7 في المائة (5.4 في المائة لدى الذكور، 32.7 في المائة لدى الإناث)، ويضاعف أيضا من أهمية تلك الجهود الهادفة إلى زيادة فرص العمل أمام المواطنين، ما كشفت عنه الإحصاءات الرسمية الأخيرة نفسها، من ارتفاع معدل البطالة لدى الشريحة الشابة من المتعطلين، التي وصلت بنهاية الربع الأول 2020 بالنسبة للشريحة العمرية (20 عاما - 29 عاما) إلى 25.3 في المائة (14.7 في المائة لدى الذكور، 49.6 في المائة لدى الإناث.(

ختاما، تقتضي التحديات التنموية الراهنة، وما نتج من آثار عكسية عن انتشار الجائحة العالمية لفيروس كورونا كوفيد - 19، لعل من أبرزها توقع عودة معدل البطالة للارتفاع كما حدث في جميع الاقتصادات حول العالم، أن تقوم وزارة الموارد البشرية بتكثيف جهودها مع تلك الهيئات والمؤسسات الحكومية، والعمل وفق مستويات أعلى من التنسيق المباشر على مزيد من ضبط آليات التوظيف فيها، والعمل أيضا على معالجة تلك الزيادات القياسية في أعداد العمالة الوافدة، وإعادتها على وجه السرعة نحو دائرة التوطين، وضرورة الالتزام بالتوجيهات السامية في هذا الخصوص، وهو الأمر الأقل تكلفة وصعوبة مقارنة بالجهود ذاتها مع منشآت القطاع الخاص، والمتوقع ألا يجد ما يعوق تحققه خلال أجل قصير، ويؤمل أن ترى نتائجه قبل نهاية العام الجاري، وأن نرى جميعا انعكاسه على معدل التوطين في تلك الهيئات والمؤسسات كدليل حقيقي على نجاح تلك الجهود.

تمكين المرأة

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 24 ذو القعدة 1441هـ - 15 يوليو 2020م
http://www.alriyadh.com/1831741

كلمة الرياض

لا شك أن المرأة السعودية خطت في السنوات الأخيرة خطوات جبارة تمكنت فيها من الكشف عن قدرات لها كانت كامنة، وأثبتت بالفعل أنها أهل للمسؤولية مهما كان نوعها بتصديها لكثير من المهام الموكلة إليها، والقيام بها على أكمل وجه، وكانت ومازلت محل ثقة قيادتنا، فانعكس ذلك بالإيجاب على إبداعاتها في شتى المجالات.

وتعطي زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل بنسبة 25 في المئة دلالة واضحة على أن المرأة السعودية أثبتت كفاءتها، وأعلنت عن وجودها وأبرزت قدراتها، وخاضت غمار سوق العمل بشقيه الحكومي والخاص، فرأيناها تخوض غمار التحدي، مكرسة جهودها على بلوغ أهدافها التي هي قادرة على الوصول إليها طالما بقي طموحها اللامحدود يقودها إلى تبوؤ مناصب قيادية أثبتت بالفعل أنها تستحقها عن جدارة.

إن هذا النجاح الذي حققته المرأة السعودية رغم محاولات التشكيك بقدراتها ردحا من الزمن، يؤكد نجاح استراتيجية الدولة في تمكين المرأة، والاستفادة من نصف المجتمع والذي بدا معطلا في بعض حالاته وبعيدا كل البعد عن المشاركة في التنمية في حالات أخرى خلال سنوات خلت.

ومع الفرصة التاريخية التي أتاحها سلمان العزم ومحمد الحزم بتمكين المرأة، والرهان على قدرتها في دعم مسيرة التنمية والتطور والبناء، كانت المرأة السعودية محل ثقة القيادة بنجاحها في كثير من المجالات.

وبلغة الأرقام زادت مشاركة المرأة الاقتصادية في سوق العمل بنسبة 25.9 % وذلك في الربع الأول من 2020م، كما ارتفع مؤشر حصة المرأة في سوق العمل (من القوى العاملة) "للربع الأول من العام 2020م"، إلى (27.5%).

وليس هذا فحسب، فالمرأة السعودية مؤهلة لتحقيق نجاحات أكبر، بعد أن تحققت لها معطيات النجاح المتمثلة في دعم الدولة وارتفاع نسبة الوعي بأهمية مشاركتها في سوق العمل، وقدرتها على استثمار هذه المعطيات.

كاريكاتير

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 24 ذو القعدة - 15 يوليو 2020م

http://www.alriyadh.com/1831731

المصدر: جريدة الجزيرة الاربعاء 24 ذو القعدة 1441هـ - 15 يوليو 2020م

https://www.al-jazirah.com/2020/20200715/cr4.htm

1

16